

POLICY BRIEF

انتخابات ليبيا في غياب الدستور: مغامرة خطيرة

نبذة

منذ استئناف الحوار السياسي في نوفمبر 2020، لم ينجح الليبيون في الاتفاق على إطار قانوني ودستوري للانتخابات العامة المقرر إجراؤها في 24 ديسمبر 2021. وفيما لم يتبقّ الآن سوى أيام قليلة لحلول موعد الاقتراع، يثير هذا المأزق السياسي الشكوك حول إذا ما كانت الانتخابات قادرة على إعادة الشرعية السياسية والاستقرار العام اللذين تحتاجهما ليبيا إلى حد كبير. وقد يعرّض غياب الصيغة الدستورية المتفق عليها وغياب تنظيم السلطات السياسية المستقبلية، شرعية العملية الانتخابية للخطر، ويضع أيضًا إدارة مرحلة ما بعد الانتخابات على المحك. وفيما يشهد الجدل الدستوري صراعًا واستغلالًا سياسيين، تتطرق هذه الورقة إلى مخاطر موضوعية أيضًا ناشئة عن إجراء الانتخابات في ظل غياب معيار دستوري متفق عليه. تقدّم الكاتبة بعض الاقتراحات حول كيفية التعامل مع هذه المسألة وتعرض أيضًا لأهمية الجوهريّة التي يضطلع بها الاتفاق النهائي حول المشاكل الأساسية التي غدّت الصراع لعقد من الزمن، وحول القيم الأساسية التي توحد الليبيين.

Issue 2021/59
December 2021

المؤلفة

نادرة الشريف

نادرة الشريف محلّلة وباحثة مستقلة يركّز عملها على الانتقالات السياسية والإصلاحات الدستورية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ اندلاع الانتفاضات العربية.

هدفت خارطة الطريق التي اعتمدها ملتقى الحوار السياسي الليبي عند استئناف المفاوضات السياسية في نوفمبر 2020، برعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى إخراج ليبيا من أزمتها المؤسسية وإعادة الشرعية السياسية من خلال تنظيم انتخابات عامة في 24 ديسمبر 2021. ولتحقيق هذه الغاية، نصت خارطة الطريق على إنشاء سلطة تنفيذية جديدة موحدة وسلطات الضوء على أهمية الاتفاق على "أساس دستوري" للانتخابات الليبية العامة القادمة¹. وأعاد ذلك طرح مسألة الدستور بعدما اصطدمت بحائط مسدود طيلة سنوات.

وفي حين جرت عملية اختيار حكومة الوحدة الوطنية بسلاسة نسبية في فبراير 2021، عجزت المفاوضات بشأن الدستور عن تحقيق أهدافها المنشودة. وعلى الرغم من ذلك، تنامت الضغوط المحلية والدولية لإجراء الانتخابات كما هو مقرر. وقيل إن السلطات الجديدة المنتخبة ستتمتع بشرعية أكبر لمعالجة المشاكل الدستورية، غير أن غياب القاعدة الدستورية التوافقية واستمرار الخلاف بشأن الإطار القانوني الذي سيرعى الانتخابات المقبلة، يطرحان شكوكًا كبيرة بشأن قدرة الانتخابات على إعادة فرض الشرعية السياسية والوحدة المؤسسية والاستقرار العام في ليبيا.

وبالفعل، قد يكون التقليل من أهمية القضايا الدستورية التي لم يتم حلها خطرًا. لا يهدد غياب التعريف والتنظيم الدستوريين المتفق عليهما للسلطات السياسية المستقبلية شرعية عملية الاقتراع المقبلة فحسب، وإنما إدارة مرحلة ما بعد الانتخابات أيضًا. غير أن مناقشة العملية الدستورية الليبية وتوفير تحليل موضوعي لهذه المسألة تزداد صعوبة بسبب تسييسها واستغلالها من جانب الأطراف المتنازعة.

وبالتالي، من الضروري الآن أكثر أي وقت مضى التفكير في الأسئلة التالية: كيف يمكن ضمان نوع من التوافق على الإطار القانوني والدستوري الذي سيرعى عملية الاقتراع والذي قد يمنع عرقلة العملية الانتخابية؟ وكيف يمكن ضمان شرعية العملية الانتخابية والحدّ من مخاطر تجدد الأزمة السياسية بعد الانتخابات؟ وما الدور الذي ستلعبه العملية الدستورية في مرحلة ما بعد الانتخابات؟

1. تجربة ملتقى الحوار السياسي الليبي الفاشلة

كّلف ملتقى الحوار السياسي الليبي، الذي يتألف من 75 عضوًا ويُعتبر الأداة الرئيسية للحوار السياسي بقيادة الأمم المتحدة، بحل أزمة البلاد الدستورية من جملة مهام أساسية أخرى. فليبيا غارقة في مأزق منذ تعثر عملية صياغة الدستور التي انطلقت في أعقاب انتفاضة عام 2011.

انتُخبت هيئة صياغة الدستور في عام 2014 وأولت إليها مهمة وضع دستور دائم لليبيا. وبعد مرور 3 سنوات مليئة بالتحديات تخللتها مفاوضات محتدمة وخلافات ومقاطعات في ظل انقسام سياسي وحرب أهلية، أقرت الهيئة مشروع الدستور النهائي في يوليو 2017. غير أن نص الدستور ما زال يتضمن بنودًا مثيرة للجدل وما زالت جماعات متعددة تعترض عليه اليوم. وفي نهاية المطاف، أدى عدم قيام السلطات المعنية بعرض مشروع الدستور على استفتاء شعبي للمصادقة عليه، وتجدد الصراع المسلح مع هجوم المشير خليفة حفتر على طرابلس في أبريل 2019 إلى تعليق عملية صياغة الدستور².

1 بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، "خارطة طريق للمرحلة التمهيدية للحل الشامل" (نهائية)، نوفمبر 2020: https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/lpdf_-_roadmap_final_arabic_0.pdf

2 يمكن الاطلاع على تفاصيل عملية صياغة الدستور الليبي ونقاط الاختلاف المتبقية مشروع الدستور في الشريف، ن. "الدستور الليبي: بين الصراع والتنازلات"، برنامج مسارات الشرق الأوسط، تقرير مشروع بحثي، 02/2021، مارس 2021: <https://cadmus.eui.eu/bit-stream/handle/1814/70538/QM-09-21-057-EN-N.pdf?sequence=3>

ومع وقف إطلاق النار في عام 2020 واستئناف الحوار السياسي، طُرح ملتقى الحوار السياسي الليبي كبديل، إذ عُلقَت الآمال على القاعدة الدستورية التي قد يوفرها لتنظّم بموجبها الانتخابات.

عملية شاقة ومحفوفة بالمخاطر

تبيّن أن الاتفاق على هذه القاعدة الدستورية مليء بالتحديات. فقد نصّت خارطة الطريق على "تلتزم المؤسسات المعنية بالعملية الدستورية [أي مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، وعُرف لاحقًا بـ"اللجنة الدستورية]"³ على الوصول إلى إنجاز الاستحقاق الدستوري في فترة لا تتجاوز الستين يومًا". وبعد ذلك، يتولى ملتقى الحوار السياسي الليبي زمام الأمور، في حال لم تتوصل هذه المؤسسات إلى اتفاق.

وتعرّض هذا النهج للانتقادات، ولا سيما من أفراد هيئة صياغة الدستور. وبالفعل، ظن الكثيرون أن اللجنة الدستورية مصيرها الفشل بسبب الانقسامات بين أعضاء مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة الذين "توصلوا بصعوبة إلى اتفاق في ما بينهم على مدى السنوات القليلة الماضية" وقد يتعذر عليهم التوصل إلى اتفاق في الأيام الستين المخصصة لذلك.⁴ وعليه، ستقع على عاتق ملتقى الحوار السياسي الليبي مسؤولية كبيرة للغاية تتمثل في تقرير مصير ليبيا الدستوري. ولكن الملتقى اعتُبر فاقداً للشرعية منذ البداية إذ عيّنته بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على أساس غير واضح.⁵

وبالفعل، شكّلت تركيبة ملتقى الحوار السياسي الليبي مجالاً للخلاف. وسعت البعثة إلى تشكيل هيئة جامعة يمكنها تمثيل التنوّع في ليبيا وضم الجماعات التي استُبعدت عن الحوارات السابقة. مع ذلك، أثّرت الشكوك نتيجة غياب المعايير الواضحة التي تمّ على أساسها اختيار الأعضاء، وتعيين شخصيات غير معروفة تفتقر إلى الروابط المحلية و تهميش أخرى بارزة. وكان ملفتاً أيضاً إقصاء أعضاء هيئة صياغة الدستور بشكل خاص نظراً إلى إمام من يصوغون الدستور بالمسائل الدستورية.

وتمثلت إحدى نقاط الضعف الإضافية للملتقى في إعادة إنتاج الانقسامات السياسية القائمة، إذ حصل عدد من أعضاء المجلس الأعلى للدولة ومجلس النواب على مقاعد في المنتدى.⁶ وسرعان ما توقع بالتالي الكثير من المراقبين فشل الملتقى.⁷ أظهرت تجربة هيئة صياغة الدستور الصعوبات التي ينطوي عليها التوصل إلى اتفاق يمكنه إرضاء معظم مكونات ليبيا السياسية والإيديولوجية والثقافية المتنوعة. وعليه، بدا ملتقى الحوار السياسي الليبي، الذي كان يعكس على ما يبدو المصالح المتشعبة لليبيين، محكوماً عليه بالفشل. فضلاً عن ذلك، شوّهت المزاعم بالفساد والرشوة التي طالت الملتقى، ولا سيما في خلال انتخاب حكومة جديدة، بشكل إضافي صورته الهشة أساساً.⁸ وخلال الأشهر التالية من المفاوضات، اعتُبر على نحو متزايد بأنه يمثل المصالح الحزبية وليس الواقع على الأرض.

3 نصّ الاتفاق السياسي الليبي الذي تم التوصل إليه في مدينة الصخيرات بالمغرب في ديسمبر 2015 عقب مفاوضات بقيادة الأمم المتحدة لإنهاء الحرب الأهلية والانقسامات المؤسسية في ليبيا، على تشكيل مجلس أعلى للدولة يضمّ في المقام الأول الأعضاء السابقين من المؤتمر الوطني العام (أول برلمان في ليبيا بعد الثورة)، إلى جانب مجلس النواب المنتخب.

4 مقابلة أجرتها الكاتبة عبر الهاتف مع أحد أعضاء هيئة صياغة الدستور، يناير 2021.

5 "ناديا عمران: البعثة الأممية شكلت اللجنة الـ 75 دون أساس واضح، قناة ليبيا 24، 28 ديسمبر 2020: <https://www.218tv.net> /جدل-الأسماء-والتمثيل-في-الحوار-مُعزل-369806/https://libya24.tv/news/369806. مراجعة أيضاً "جدل الأسماء والتمثيل في الحوار - معضلة تلاحق البعثة"، قناة 6، 218TV، 21 نوفمبر 2011: <https://www.218tv.net> /جدل-الأسماء-والتمثيل-في-الحوار-مُعزل/

6 مقابلة أجرتها الكاتبة عبر الهاتف مع مستشار سابق في الأمم المتحدة، سبتمبر 2021. كان اختيار الأعضاء بعيداً كل البعد عما اقترحه الليبيون على بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا خلال الاجتماعات التحضيرية، أي ملتقى يضمّ شخصيات مستقلة وتوافقية قادرة على الدخول إلى كامل الأراضي وعلى التواصل مع مختلف المجموعات السياسية والاجتماعية والثقافية.

7 "نادية عمران تتوقع فشل الحوار السياسي"، نعم ليبيا، 16 كانون الأول/ديسمبر 2020.

8 باك جاي "مزاعم رشوة وتآمر وغياب الشرعية" تتسبب بتعليق الحوار الليبي برعاية أممية، مدونة معهد الشرق الأوسط، 16 نوفمبر 2020: <https://www.mei.edu/blog/allegations-bribery-conspiracy-and-lack-legitimacy-pause-un-libya-dialogue>

وأدت النقاشات العسيرة حول القاعدة الدستورية إلى انتقاد العملية التي صممتها الأمم المتحدة، إذ اعتُبرت صعبة وغير عملية ورأى فيها بعض الليبيين محاولة من البعثة لتهميش مشروع الدستور من خلال البحث عن قاعدة دستورية بديلة للانتخابات. وساد عدم الإدراك والاستياء بشكل خاص في أوساط أعضاء هيئة صياغة الدستور الذين استنكروا ما اعتبروه مساعي بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لـ"التلاعب بالمسار الدستوري وإبرادة الشعب"⁹ فبرأيهم، كان الحري بالبعثة الأممية دعم إجراء استفتاء شعبي حول مشروع الدستور، إذ اعتبروا ذلك الوسيلة الأكثر شرعية لإخراج ليبيا من مأزقها الدستوري، والحق المشروع للمواطنين الليبيين بالتعبير عن رأيهم.

فشل العملية

اتضح أن منتقدي مقاربة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا كانوا على حق مع فشل المفاوضات في نهاية المطاف. في البداية، بدا أن اللجنة الدستورية التي تضم أعضاء من مجلس النواب/المجلس الأعلى للدولة قد أحرزت تقدماً بشأن القاعدة الدستورية، وحافظت في المقام الأول على خيار إجراء استفتاء بشأن المشروع الذي تقترحه الهيئة (اجتماع الغردقة في 19-22 يناير 2021). ولكنها تراجع في اجتماع لاحق، معتبرة أن الصعوبات العملية قد تعيق تنظيم الاستفتاء قبل انتخابات ديسمبر¹⁰. وأوضحت أنه سيتم إيلاء الأولوية إلى الانتخابات في حال تعذر إجراء الاستفتاء في الوقت المحدد (اجتماع الغردقة في 9-11 فبراير 2021).

غير أن مجلس النواب لم يدعم هذا الاقتراح بتصويت برلماني وعُزي ذلك إلى عدم اكتمال النصاب بسبب الانقسامات الداخلية وغياب الدعم الظاهر من أعضائه، بمن فيهم رئيس المجلس، لكل من مشروع هيئة صياغة الدستور والاستفتاء. وانقضت إذًا مهلة الستين يوماً من دون حل مصادق عليه قانوناً.

أخذ ملتقى الحوار السياسي الليبي، ولا سيما لجنته القانونية، المسألة الدستورية على عاتقه ووضع عددًا من الخيارات البديلة لمشروع الهيئة¹¹. وبالفعل، بدا إجراء استفتاء على الدستور غير قابل للتطبيق مع اقتراب موعد الانتخابات، كما لم يكن الخيار المفضل لعدد من الجهات الفاعلة السياسية التي اعترضت على المشروع. وبالتالي، سرعان ما أصبح الهدف إطار عمل دستوريًا مؤقتًا من شأنه أن يسمح بإجراء الانتخابات في الوقت المحدد وإجراء تبنى دستور دائم إلى تاريخ لاحق.

وتضمن الاقتراح الأخير الذي قدمته اللجنة القانونية إلى الهيئة العامة للملتقى في مايو 2021 ارتكاز انتخابات ديسمبر على نسخة معدلة من الإعلان الدستوري المؤقت. وبدلاً من ذلك، ستتولى السلطات التشريعية الجديدة مسؤولية إتمام الاستفتاء على مشروع الدستور. غير أن شروط الاقتراح لم تقدم ضمانات كافية بوضع دستور دائم بسرعة وسلاسة.

وأثارت أحكام أخرى مرتبطة بشكل مباشر بالانتخابات، على غرار تسلسلها ومعايير اختيار المرشحين للنيابة والرئاسة والانتخاب المباشر/غير المباشر للرئيس، نقاشات محتدمة في صفوف أعضاء ملتقى الحوار السياسي الليبي. وبهدف حل نقاط الخلاف المتبقية هذه وإيجاد أرضية مشتركة بين وجهات نظر الأعضاء المختلفة، عُقد الاجتماع الأخير للملتقى (جنيف من 28 يونيو إلى 2 يوليو 2021) وسط توترات عالية وباء بالفشل¹².

9 مقابلة أجرتها الكاتبة عبر الهاتف مع عدد من أعضاء هيئة صياغة الدستور، ديسمبر 2020 -يناير 2021. مراجعة أيضًا مقابلة عضو الهيئة د. المنصوري في بن جردو، ن. "دستورنا جاهز للاستفتاء... ونستغرب بمبادرة قيس سعيد"، الشروق، 4 أغسطس 2020.

10 زابطية، س. "إجراء استفتاء على مسودة الدستور قد يجرى موعد الانتخابات إلى ما بعد 24 ديسمبر 2021"، ليبيا هيرالد، 10 فبراير 2021: <https://www.libyaherald.com/2021/02/10/holding-referendum-on-draft-constitution-could-delay-election-date-beyond-24-december-2021>

11 لمزيد من التفاصيل، مراجعة "اللجنة القانونية في ملتقى الحوار السياسي الليبي تقدم 7 اقتراحات بشأن الحكم الدستوري والانتخابات"، المرصد، يناير 2021: <https://almarsad.co/en/2021/01/14/lpdfs-legal-committee-presents-7-proposals-on-the-constitutional-rule-and-elections>

12 "فشل المحادثات المدعومة من الأمم المتحدة بشأن ليبيا في التوصل إلى توافق حول الانتخابات"، صحيفة العرب الأسبوعية، 3 تموز/يوليو 2021: <https://thearabweekly.com/un-backed-libya-talks-fail-reach-consensus-elections>

مصادقية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا المفقودة

وجّه الفشل الأخير ضربة إضافية إلى مصادقية بعثة الأمم المتحدة. ففي حين يتحمل المفاوضون الليبيون حتمًا جزءًا كبيرًا من المسؤولية في إفشال الحوار، نالت البعثة بدورها حصتها من الانتقادات بسبب "عجز قيادتها عن إبقاء المحادثات على المسار الصحيح".¹³ فالصعوبات التي واجهها المبعوث الخاص، يان كوبيش، لبسط سلطته بعد النجاح النسبي الذي حققه سلفه، وطريقة إدارته العامة للمفاوضات، والخلل الداخلي ضمن البعثة والضغط الخارجية والخلاف الدولي حول دور البعثة،¹⁴ أضرت بسمعة البعثة في أوساط الليبيين.

ويسود تصور واسع الانتشار في أوساط الليبيين اليوم بأن البعثة الأممية مسؤولة إلى حد كبير عن "الارتباك السياسي" الذي تتخبط به البلاد.¹⁵ فالنهج المعقد و"العبيث" الذي تنتهجه البعثة لحل الصراع الليبي – أي إنشاء هيكلية جديدة (ملتقى الحوار السياسي الليبي) وخارطة طريق – بات يُعتبر مضيعة للوقت والطاقة. وأفيد أن القرار الصحيح كان ليكن في محاولة حل الخلافات حول مشروع هيئة صياغة الدستور وضمان إجراء استفتاء. وكان ذلك ليؤدي ربما إلى تعزيز الاستقرار المؤسسي وتوفير أساس واضح للانتخابات.¹⁶

هذا وأصبح سعي كوبيش والمجتمع الدولي العام المستمر إلى إجراء الانتخابات في موعدها، بغض النظر عن غياب توافق سياسي شامل، مشكلة أيضًا. فقد ازدادت الشكوك حيال النوايا الحقيقية للأمم المتحدة في ليبيا وحول رغبتها الفعلية في إيجاد حل دائم. ومؤخرًا، واجه دعمها للقوانين الانتخابية الصادرة بشكل انفرادي عن مجلس النواب بعد فشل الحوار انتقادات كبيرة. فقد اعتُبرت حماسة الأمم المتحدة خطوة متهورة في أفضل الأحوال لإجراء الانتخابات "بأي ثمن كان" بغض النظر عن العواقب التي قد تترتب على البلاد، إن لم يكن انحيازًا لصالح طرف واحد.

وتمثلت الضربة الأخيرة باستقالة كوبيش التي اعتُبرت تخليًا عن سفينة تائهة. وتثير الآن هذه الخطوة التساؤلات حيال دور الأمم المتحدة خلال الفترة القادمة، ولا سيما في حال بروز مشاكل خلال العملية الانتخابية وفي أعقابها أو في حال إرجائها. وكان من المفترض لعودة الممثلة الخاصة السابقة للأمين العام بالإنابة، ستيفاني ويليامز، مهندسة ملتقى الحوار، إلى الساحة في دورها الجديد كالمستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا، أن تعزز الجهود الأممية في البلاد، ولكن عودتها قوبلت بردود فعل متباينة من جانب الأطراف المعنية الليبية.

2. خطر إجراء الانتخابات الآن: بين الاستغلال السياسي المخاوف المشروعة

مهّد فشل ملتقى الحوار السياسي الليبي الطريق أمام مجلس النواب ليضع إطاره القانوني الخاص للانتخابات. فقد تحرك بشكل أحادي واعتمد قانونين لانتخاب الرئيس (9 سبتمبر) والبرلمان (4 أكتوبر). إلا أن ذلك أثار ردود فعل قاسية في الساحة الليبية. لم يثر محتوى الوثيقتين الجدل فحسب، بل تعرّضت أيضًا الاجراءات المستخدمة لإقرار القانونين للتنديد، إذ انتهكت الاتفاق السياسي الليبي والنظام الداخلي لمجلس النواب. ورأى المجلس الأعلى للدولة بشكل خاص أنه تعرض للتهميش وردّ بإصدار إطاره الدستوري والقانوني الخاص للانتخابات (19 سبتمبر). لذلك،

13 اقتباس من العضو في ملتقى الحوار السياسي الليبي، إلهام سعودي، في "فشل المحادثات المدعومة من الأمم المتحدة بشأن ليبيا..."، المصدر المذكور أعلاه.

14 كان الخلاف بين الدول الأعضاء في مجلس الأمن واضحًا بشكل خاص خلال تصويت المجلس على تجديد مهمة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا التي انتهت في 5 سبتمبر 2021. مراجعة مثلًا إ. م. ليدرير، "الأمم المتحدة منقسمة حول مهمة بعثتها في ليبيا قبل الانتخابات"، أسوشيتد برس، 15 سبتمبر 2021: <https://apnews.com/article/europe-middle-east-africa-russia-elections-837355c7f-3d831a57bb7eac3c27386d2>

15 المحلل السياسي إسماعيل المحيشي في البرنامج التلفزيوني "الانتخابات بين تعنت عقيلة صالح وتصريحات المنفي"، قناة التناصح، 27 سبتمبر 2021: <https://tanasuh.tv/تغطية-إخبارية-الانتخابات-بين-تعنت-عقيلة-صالح/>

16 مقابلة أجرتها الكاتبة عبر الهاتف مع عضو في هيئة صياغة الدستور (يناير 2021) وعضو في ملتقى الحوار السياسي الليبي (سبتمبر 2021) وعضو مقاطع في مجلس النواب (أكتوبر 2021).

أصبح في ليبيا اليوم إطاران قانونيان متنافسان، ويدافع كل طرف عن شرعية مقترحاته الخاصة. وتحوّل ما صوّر كمحاولة لدفع العملية الانتخابية قدماً إلى جدل جديد قد يعيق إجراء الانتخابات.

إجراء انتخابات مصممة خصيصاً أو منع إجراء الانتخابات؟

بشكل عام، تُعد المشكلة سياسية أكثر منها تقنية أو قانونية. ويمكن تلخيص المسائل الخلافية في الإطارين الانتخابيين بعدد محدود من النقاط وتشمل: تسلسل الانتخابات، والانتخاب المباشر/غير المباشر للرئيس، وصلاحيات الرئيس (ة) وشروط الترشح للرئاسة، وحظر ترشح الأحزاب للبرلمان. ولكن لا بدّ من الإشارة إلى أن معظم هذه النقاط يشبه ما أدى إلى فشل ملتقى الحوار السياسي الليبي. وأعاقت هذه النقاط أيضاً المفاوضات ضمن هيئة صياغة الدستور، وهذا يعني أن المسائل السياسية الأساسية لم تجد بعد حلاً نهائياً. فهذه المسائل وقعت ضحية المراوغة المستمرة.

يريد الطرفان من خلال مناوراتهما القانونية إظهار أنهما التزامهما بالانتخابات. ولكن في سياق غياب الثقة الذي يسود إلى حد كبير في ليبيا، يُنظر بعين الشك إلى الأسباب التي قدّمها كل منهما دعماً لمواقفهما، والتي يمكن اعتبارها مشروعة في الظروف الطبيعية. ويتهم بشكل خاص كل طرف الطرف الآخر بالتلاعب السياسي بالقوانين من أجل عرقلة الانتخابات بهدف تمديد ولايته في السلطة وزعم أنهما صمما أحكاماً تهدف إلى منع ترشح أعضاء معينين من الطرف الآخر.

يقدم مجلس النواب نفسه أكثر فأكثر على أنه المؤسسة الوحيدة التي وفرت حلاً لعرقلة ملتقى الحوار السياسي الليبي، والمؤسسة الوحيدة التي يحق لها قانوناً القيام بذلك.¹⁷ ويعتبر أيضاً أن إطاره القانوني صُمم لتفادي إقصاء أي مرشح ولكنه يترك الخيار الأخير للناخبين الليبيين. ويرفض اتهامات خصومه بأن القوانين صُممت خصيصاً لصالح مرشحين محددين، من بينهم رئيس مجلس النواب عقيلة صالح.

ومن الناحية الدستورية، يرى مجلس النواب أن الانتخابات يمكن إجراؤها بسهولة في إطار الإعلان الدستوري المؤقت، نظراً إلى فشل عمليات هيئة صياغة الدستور وملتقى الحوار السياسي الليبي التي ساهم المجلس فيها إلى حد كبير. فلا حاجة بحسب هذا الرأي إلى البحث عن أساس دستوري بديل.

في المقابل، يريد المجلس الأعلى للدولة أن يُظهر في الوقت عينه احترامه للتوافق والاتفاقات السابقة والتزامه بها، فيما يتهم خصومه بالتصرف على نحو انفرادي. ويدعم إذاً مطالبته الراسخة بتوفير قاعدة دستورية قبل إجراء أي انتخابات بحجة عدم جواز خلط الأمور "وضع العربية أمام الحصان".¹⁸ ولكنه يزعم أيضاً أن القاعدة الدستورية للانتخابات هي شرط ضروري لخارطة الطريق. وكرر المجلس دعواته إلى إرجاء الانتخابات إلى حين إيجاد حل دستوري،¹⁹ واعتبر خصومه هذه الدعوات كأسلوب مماثلة يسمح لأعضائه الحاليين بالبقاء في السلطة.

ما زالت القوى السياسية الليبية الأخرى منقسمة حيال هذه الخطوط، وذلك مجدداً وفقاً لمصالحها الخاصة. وبشكل عام، أعرب المواطنون الليبيون عن شكوكهم برغبة الجهات الفاعلة المعنية في إجراء الانتخابات. فبنظرهم، لا يشكل الخلاف القانوني سوى غطاء لـ "اتفاق [الطرفين] على عرقلة الانتخابات".²⁰ وبشكل خاص، يسود اعتقاد بأن

17 من الضروري الإشارة إلى حدة الانقسامات التي يعاني منها مجلس النواب الذي تمثل قراراته الحالية إرادة قيادته وبعض أعضائه المناصرين لها بشكل أساسي.

18 مقابلة أجرتها الكاتبة عبر الهاتف مع أحد الأعضاء المقاطعين في مجلس النواب (أكتوبر 2021).

19 عماد، م، "دعوات المشري إلى إرجاء انتخابات ديسمبر في ليبيا" (Al-Mishri Calls to Postpone Libya's December Elections)، "ليبيا ريفيو"، (Libya Review 22) نوفمبر 2021: <https://libyareview.com/18889/al-mishri-calls-to-postpone-libyas-/december-elections>

20 رئيس "حزب التجديد" سليمان البيوضي في البرنامج التلفازي "برنامج البلاد: هل ستشارك الأحزاب في انتخابات 24 ديسمبر؟"، قناة 218TV، 3 أكتوبر 2021: <https://www.youtube.com/watch?v=uk2dBXwGt5w>

مجلس النواب تعمد إصدار قانونين انتخابيين قابليين للنقض، حتى يرفضهما المجلس الأعلى للدولة. وبهذه الطريقة، يستطيع مجلس النواب لوم خصومه السياسيين على أي تأخير في الانتخابات. وعلى نحو مماثل، كان مفهومًا أن موعد الانتخاب سيحل من دون التوصل إلى حل توافقي. وعندئذٍ، سيكون الإطار الذي أصدره مجلس النواب الخيار الوحيد، وسيفرض بالتالي أمرًا واقعيًا ويلزم بإجراء الانتخابات على الأساس القانوني الذي يفضله مجلس النواب.

وإلى جانب هذه المخاوف والانتقادات التي تدعمها حتمًا المصالح والحسابات الحزبية، يمكن أيضًا تحديد مخاطر أكثر موضوعية ناشئة عن إجراء الانتخابات من دون أساس دستوري.

المخاطر الموضوعية الناشئة عن غياب الأساس الدستوري

تميل الخلافات السياسية المتواصلة حول الإطار القانوني وتصورات مؤيدي الانتخابات بأن أي خطاب حول المسألة الدستورية هو خدعة يقوم بها خصومهم من أجل تأخير الانتخابات أو منعها، إلى التغاضي عن المخاطر الحقيقية الناتجة عن إجراء الانتخابات العامة (وبشكل خاص الانتخابات الرئاسية الأولى في البلاد) من دون إطار دستوري واضح ومصادق عليه على نطاق واسع، سواء أكان دستورًا دائمًا أو حلًا مؤقتًا يؤيده أصحاب المصلحة كافة أو معظمهم.

• **المخاطر على شرعية العملية الانتخابية ونتائجها:** يمكن أن يؤدي الإبقاء على القوانين الحالية المتنازع عليها من دون التوصل إلى توافق عام إلى قيام جهات فاعلة متعددة بمقاطعة التصويت و/أو منع إجراءاته في بعض الأماكن. وقد يؤدي ذلك أيضًا إلى الاعتراض على النتائج، عبر الطعون القضائية، وربما عن طريق العنف أيضًا. وبرزت بالفعل توترات مرتبطة بالانتخابات، ونُظمت مظاهرات متعددة ضد بعض المرشحين للرئاسة، ومن بينهم خليفة حفتر وسيف الإسلام القذافي. وأفعلت أيضًا مراكز اقتراع في بعض البلديات الغربية،²¹ ووقعت مواجهات مسلحة بين مناصري مختلف الأطراف.²² وقد يحدث سلوك تخريبي مشابه في خلال التصويت، إذ يعتبر الكثير من الليبيين أن الانتخابات غير شرعية. وستُحرَم نتيجة لذلك السلطات المنتخبة منذ البداية من الشرعية التي طالما سعت إليها.

• **المخاطر على إدارة السلطات بعد الانتخابات:** يثير غياب التحديد والتقسيم الواضحين لصلاحيات فروع السلطات التساؤلات بشأن العمل المستقبلي لمؤسسات الدولة. ويبرز أيضًا خطر نشوء صراع بينها أو تجدد الانقسام المؤسسي.

لا تفصل قائمة الصلاحيات الرئاسية التي يوفرها القانون الانتخابي الخاص بمجلس النواب (المادة 15) العلاقة بين مختلف فروع السلطة بشكل كافٍ (باستثناء بعض الإشارات إلى مجلس النواب). ولا تعوّض أيضًا عن غياب التحديد الدستوري للوظيفة الرئاسية. وفي حال أُجريت في ديسمبر الانتخابات الرئاسية فحسب في ظل عدم اتساح الصلاحيات الممنوحة للرئيس أو توسيع نطاقها كما في قانون مجلس النواب الحالي، يستطيع/تستطيع اتخاذ القرار بإجراء الانتخابات النيابية إلى أجل غير مسمى. ويمكن أن يصبح الرئيس حينئذٍ حاكمًا مستبدًا جديدًا في ظل غياب أي ضوابط وموازين.

سبق أن أظهرت مصر المجاورة مخاطر إجراء انتخابات عامة قبل وضع دستور دائم. لقد أدى ذلك في مصر (2011-2012) إلى صراع على السلطة وصدام بين الرئيس مرسي والمجلس الأعلى للقوات المسلحة اللذين اختلفا

21 "إغلاق مراكز اقتراع في ليبيا الغربية"، لبييان إكسبرس، نوفمبر 2021: <https://www.libyanexpress.com/several-polling-stations-closed-in-western-libya>

22 "توتر في جنوب ليبيا فيما يستعد القذافي وحفتر للمواجهة في الانتخابات"، ليبيا أوبزرفر، 23 نوفمبر 2021: <https://www.libyaobserv-er.ly/news/tension-south-libya-gaddafi-and-haftar-prepare-face-elections>

على الشرعية العامة وتحديد الصلاحيات الدستورية والسيطرة على عملية صياغة الدستور التي كانت جارية آنذاك. وأدى ذلك في نهاية المطاف إلى انهيار كامل العملية الانتقالية وعودة الحكم الاستبدادي. من المستحسن أن يتعلم الليبيون من التجربة المصرية قبل سلوك هذا الدرب الخطير.

• **المخاطر على أي تقدم مستقبلي بشأن المسألة الدستورية بعد الانتخابات:** إذا قررت السلطات المنتخبة حديثاً البدء بعملية دستورية (سواء عبر مراجعة مشروع هيئة صياغة الدستور أو إعداد دستور جديد)، ستمتنع حتماً عن تقييد نفسها وحدّ صلاحياتها. وقد تصمم بالتالي عملية جديدة لوضع الدستور ودستوراً يلبي حاجاتها ومصالحها الخاصة بدلاً من حاجات الشعب ومصالحه.

حذر الأكاديميون من أن إجراء الانتخابات قبل وضع الدستور قد يمنح الأفضلية لفريق سياسي واحد لن يجد بالتالي حافزاً للتفاوض أو التوصل إلى تسوية.²³ في حال اعتمدت عملية وضع الدستور على الانتخابات، ثمة خطر في انعكاس توازن القوى وقت الانتخابات في العملية الدستورية والدستور النهائي.

هذا هو بالتحديد السبب الذي فرض خيار انتخاب شخصيات غير سياسية لهيئة صياغة الدستور في عام 2014. لقد ساد اعتقاد بأن المستقلين سيكونون أكثر التزاماً بمصالح ليبيا وأقل حرصاً على الانخراط في السياسة الحزبية في خلال عملية صياغة الدستور. لذا سنشكل إعادة إخضاع مستقبل ليبيا للاعتبارات السياسية الضيقة خطوة إلى الخلف. حتى أن السلطات الجديدة قد تقرر الاستمرار في حكم البلاد في إطار النظام الدستوري السطحي القائم حالياً، وتفصي أي نقاش جدي حول الدستور الدائم، وتبقي البلاد في حالة من عدم الاستقرار القانوني.

على الرغم من هذه المخاطر، استسلم عدد من الجهات الفاعلة الدولية والليبية وتقبلوا الأمر الواقع. فهم يعتبرون استمرار الخلاف والانتهاكات القانونية حول القوانين الانتخابية بمثابة ثمن قليل يجب دفعه مقابل ما يعتبرونه انتخابات أساسية. ومع ذلك، يشكل خيار المضي قدماً باعتماد إطار انتخابي غير توافقي وفي ظل غياب أساس دستوري متفق عليه رهاناً. يشرع انتخاب السلطات من دون تحديد واضح لصلاحياتها وتفويضاتها الأبواب أمام المجهول عوضاً عن إعادة الشرعية السياسية والاستقرار المؤسسي، وهذا ما كان يُفترض أن تحققه الانتخابات.

بالإضافة إلى ذلك، سيدفع هذا المنحى البلاد إلى الدخول في مرحلة انتقالية جديدة، وأمل الليبيون نفاذي هذا الوضع بعدما اختبروا أكثر من عقد من الحكم المؤقت. ويثير ذلك تساؤلات بشأن الوقت الذي سيعالج فيه أخيراً مستقبل ليبيا الدستوري بشكل جدي، وما إذا كان ذلك سيحصل بالفعل، من أجل طي صفحة المرحلة الانتقالية وتعزيز استقرار البلاد.

3. ما هو دور الدستور في مرحلة ما بعد الانتخابات؟

قبل أسابيع قليلة من عملية التصويت المقررة، بات الوضع أكثر التباساً من أي وقت مضى. تثير الظروف الأمنية المتدهورة والتوترات السياسية المتزايدة التي تغذيها أكثر فأكثر الجدالات بشأن المرشحين الرئاسيين البارزين، الشكوك حول إمكانية إجراء الانتخابات في الموعد المحدد.

سواء أحصلت الانتخابات في الوقت المحدد أم تأخرت، قد يترافق التوجّه إلى صناديق الاقتراع من دون حد أدنى من التوافق حول صلاحيات الفائزين وإدارة مرحلة ما بعد الانتخابات مع مخاطر كبيرة كما أشير أعلاه. ولكن غياب الأرضية المشتركة والتحديد المتفق عليه لما يوجّد الليبيين والاتجاه الذي يريدون أن يسلكه بلدهم سي طرح أيضاً إشكالية بالنسبة إلى استقرار ليبيا على المدى الأطول. يتجلى اليوم غياب الرؤية الواضحة لمستقبل ليبيا في الجدل

23 غاي، ي. وغالي، غ.، "عمليات بناء الدستور وإرساء الديمقراطية: الدروس المستخلصة"، في لارج، ج. وسيسك، ت.د.، الديمقراطية والصراع والأمن البشري: قراءات إضافية، المجلد الثاني، كتيب "المعهد الدولي للديمقراطية ومساعدات الانتخابات"، 2006، ص. 237.

الانتخابي، إذ لم يعرض أي مرشح رئاسي برنامجًا واضحًا لليبيا موحدة. على العكس، تصبّح الانتخابات، في ظل القواعد والظروف الراهنة، صراعًا بين الشخصيات وتحيزًا للسلطة السياسية والموارد، وقد يؤدي ذلك بسهولة كبيرة إلى تجدد الانقسام في ليبيا.

لذلك، مهما كان السيناريو الذي سيحصل (سواء أجرت الانتخابات في الموعد المحدد أم أرجئت جزئيًا أو كليًا، وسواء أكانت ناجحة أم تم الاعتراض عليها)، لا بد من التفكير جديًا في مستقبل ليبيا الدستوري ومناقشته. وهذا الأمر ضروري من أجل (إعادة) بناء دولة مستقرة ومستدامة في ليبيا، بما أن غياب الاتفاق حول قواعد اللعبة السياسية ساهم بشكل حاسم في زعزعة الاستقرار السياسي والانقسام المؤسسي هناك.

وفقًا لتوقيت الانتخابات، يمكن اتخاذ خطوات متنوعة ليس لضمان إجراء الانتخابات ضمن إطار قانوني مقبول نسبيًا فحسب، بل لضمان مراعاة مستقبل ليبيا الدستوري عقب الانتخابات أيضًا.

ومع تزايد احتمال التأجيل، سيكون من الضروري تحديد استراتيجية وإطار زمني واضحين للتفاوض وتحقيق إطار مقبول لجميع المتنافسين. لن يتسبب إرجاء الانتخابات إلى أجل غير مسمى من دون خطة محددة بل بانتظار التوصل إلى توافق افتراضي، سوى بالضرر لليبيا.

• **إذا أُجريت الانتخابات في 24 ديسمبر:** لن تكفي على الأرجح الأيام القليلة المتبقية لاستئناف النقاش حول القاعدة الدستورية والتوصل إلى اتفاق. ولكن يمكن تحقيق حد أدنى من التوافق حول اتفاق أولي أو ميثاق أو خارطة طريق لمرحلة ما بعد الانتخابات بين الأطراف المتنافسة، من أجل ضمان تسليم السلطة بسلاسة. ويجب أن ينص هذا الاتفاق صراحةً على أن تشكل العملية الدستورية أولوية بالنسبة إلى السلطة التالية، أيًا كان من يُنتخب. كما يجب أن ينص على وضوح الشكل (العودة إلى هيئة صياغة الدستور، لجنة الخبراء، البرلمان؛ استخدام مشروع هيئة صياغة الدستور كأساس أو أي مستند دستوري آخر) ووضوح الإطار الزمني للعملية الدستورية. وفي هذا الصدد، يمكن الاستفادة من المقترح الذي أعدته اللجنة القانونية المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي الليبي كنقطة انطلاق لكنه سيحتاج إلى التحسين.

لا يستغرق تحضير وثيقة كهذه وقتًا طويلاً: لقد عمل بالفعل عدد من الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني على هذه المسألة وأعدّوا وثائق ذات صلة، وعُرض بعضها على أصحاب المصلحة الليبيين والدوليين.²⁴ والمطلوب (والمفقود حاليًا) هو بعض الاستعداد السياسي من الجهات الفاعلة المتنافسة للجلوس حول الطاولة نفسها، وترك خلافاتها جانبًا، والتوصل إلى حل يخفف من مستوى غياب الثقة والتوتر قبل الانتخابات. وبشكل خاص، سيؤدي الاتفاق الأولي حول الخطوات الضرورية والأولويات الفورية للسلطات التالية إلى طمأننة من يعارضون حاليًا الانتخابات. وتشكل القاعدة الدستورية، في آخر المطاف، أحد مطالبهم الأساسية،²⁵ وهذا قد يقنعهم بالمشاركة في الانتخابات أو على الأقل تفادي أي سلوك تخريبي.

• **في حال أرجئت الانتخابات:** يزداد احتمال حدوث هذا السيناريو يومًا بعد يوم ولم تستبعد "المفوضية الوطنية العليا للانتخابات" نفسها إمكانية التأجيل نظرًا إلى التوترات المتصاعدة على الأرض. وفيما سيصب إرجاء الانتخابات من دون شك في مصلحة قوى الوضع الراهن، قد يشكّل هذا الوقت الإضافي فرصة أيضًا. فباستطاعة أصحاب

24 الاطلاع مثلاً على مبادرة العقد الاجتماعي التي أطلقها فريق صنّاع السلام الليبي وبشكل خاص التوصيات الأخيرة لحواره السياسي الذي جرى في تونس، 25-27 أكتوبر 2021: <https://www.facebook.com/Soc.Cont.ly/>؛ وأيضاً مقترح "الميثاق الوطني" الذي أصدره حزب التجديد: <https://www.facebook.com/photos/pcb.157816919/-105774651706290> ليبيا-التجديد-ليبيا/157816919-105774651706290 والحارثي، ص.، "القوى السياسية والاجتماعية تطلب التوافق قبل الانتخابات"، ليبيا أوبزرفر، 30 نوفمبر 2021: <https://www.libyaobserver.ly/news/political-and-social-forces-demand-consensus-elections>

25 الاطلاع على أسعد، ع. "المجلس الأعلى للدولة يندد بإجراء الانتخابات على أسس غير سليمة"، ليبيا أوبزرفر، 18 نوفمبر 2021: <https://www.libyaobserver.ly/inbrief/high-council-state-denounces-holding-elections-unsound-basis> غولدن، ر.، "احتجاجات خارج مكتب المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ضد الانتخابات من دون دستور"، ليبيا أوبزرفر، 30 نوفمبر 2021: <https://www.libyaobserver.ly/inbrief/protest-held-outside-hnec-office-against-elections-without-constitution>

المصلحة الليبية أن يستخدمه للاتفاق (أو التوصل إلى حد أدنى من التوافق) على قاعدة دستورية للانتخابات وإدارة مرحلة ما بعد الانتخابات.

في هذا الصدد، يمكن استخدام مشروع هيئة صياغة الدستور كأساس مؤقت (كما اقترح في عدة مناسبات) أو العودة إلى المقترح الأخير لملتقى الحوار السياسي الليبي مع بعض التعديلات. وطلب الملتقى مرارًا وتكرارًا إعادة تفعيله ويرى أعضاؤه أنه يشكل البديل الأفضل (وربما الوحيد) نظرًا إلى فشل المؤسسات الأخرى، ولا سيما مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، في إيجاد حل للمأزق الحالي.²⁶

قد تتأتى نتائج إيجابية عن إعطاء الملتقى فرصة ثانية رغم انقساماته الداخلية، عبر ممارسة ضغط دولي معزز على الجهات الفاعلة كافة للتوصل إلى اتفاق. وسيطلب ذلك جهودًا منسقة تبذلها الأطراف الخارجية المعنية في ليبيا والتي أهملت لغاية الآن البعد القانوني والدستوري للعملية الانتخابية، بالإضافة إلى تجاوز مجرد التعبير عن حسن النية.

قد تؤدي النتيجة الناجحة للحوار السياسي بقيادة الأمم المتحدة إلى تحسين صورة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لدى الليبيين، بعدما شوهدا بشكل خاص دعمها الملحوظ لمجلس النواب، رغم إخفاقات المؤسسة. وستظهر أيضًا أن الجهات الفاعلة الأجنبية الأخرى تدعم حقًا العودة إلى الشرعية السياسية والاستقرار المؤسسي في ليبيا، ولا تستهدف الانتخابات بحد ذاتها.

وسيحّد أيضًا الاتفاق على الإدارة السلمية لمرحلة ما بعد الانتخابات من مخاطر تعامل البلدان الأجنبية (ولا سيما البلدان الأوروبية المجاورة) مع أزمة جديدة بعد الانتخابات، ولن يؤدي هذا الأمر سوى إلى إضعاف مصالحها الخاصة. وسيفضّل ذلك أيضًا على الحث على خوض انتخابات متنازع عليها قد يشوبها التزوير والعنف، والاضطرار بعدئذٍ إلى قبول نتائجها.

إذا لم يتم التوصل إلى توافق في هذا الوقت الإضافي، سيقدّم على الأقل الاتفاق على الميثاق المذكور آفًا بديلًا وحدًا أدنى من الاطمئنان للذين يتخوفون من إجراء الانتخابات من دون قاعدة دستورية. ويضطلع هذا الأمر بضرورة أكبر بما أن إرجاء الانتخابات – وليس إلغاؤها – قد يعني ضمناً أن القانونين الانتخابيين سيحافظان على شكلهما الحاليين، إذ سيصعب تعديلها في هذه المرحلة المتقدمة من العملية الانتخابية. وفي هذا السيناريو، سيكون من الضروري إعطاء ضمانات بديلة من أجل تهدئة الذين يعارضون القانونين الانتخابيين، وتوفير الحوافز لهم ليشاركوا في الانتخابات.

يضمن الخياران، أي الاتفاق على قاعدة دستورية أو على ميثاق، إجراء الانتخابات على أسس قانونية متينة (وبالتالي تفادي الطعن)، وسيساعدان أيضًا على الحدّ من غياب الثقة بين مختلف المتنافسين، ويحدان بالتالي من السلوك التخريبي وانعدام الأمن المحيطين بعملية الاقتراع أو يمنعهما.

ولكن يبقى عدد من الأسئلة قائمًا وتشمل بشكل خاص نوع الحوافز التي قد تشجع مختلف أصحاب المصلحة، ولا سيما المعنيين بالوضع الراهن، على (إعادة) الانخراط في العملية الدستورية (قبل الانتخابات أو بعدها). ويتمحور سؤال آخر حول من يمكن أن يؤدي دور الضامن للالتزام الأطراف بمعالجة المسألة الدستورية في المستقبل القريب. تُعتبر معظم الجهات الفاعلة الليبية والدولية إما متحيزة وإما تنقصها المصداقية والموارد اللازمة لإرغام أصحاب المصلحة على احترام التزاماتهم. وفي ظل غياب الضمانات القوية لطمأنة الليبيين الذين فقدوا الثقة بالاتفاقات الموقعة على الورق والعرضة للانتهاك الفوري تقريبًا، سيبقى تحقيق التوافق الدستوري في ليبيا بمثابة وهم بعيد المنال.

26 مقابلة أجرتها الكاتبة عبر الهاتف مع أحد أعضاء ملتقى الحوار السياسي الليبي أكتوبر 2021. مراجعة أيضًا أسعد، ع، "46 عضوًا من ملتقى الحوار السياسي الليبي يحثون مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا على عقد جلسة طارئة"، ليبيا أوبزرفر، 26 سبتمبر 2021. <https://www.libyaobserver.ly/news/46-lpdf-members-urge-un-envoy-libya-hold-emergency-session>

بعد مرحلة انتقالية استمرت لعقد من الزمن، أدت الإخفاقات المتتالية في وضع دستور دائم لليبيا إلى تعقيد مسار البلاد نحو الاستقرار المؤسسي، فيما أدى الإهمال المتواصل للوثائق القانونية والاتفاقات السياسية بدرجة كبيرة إلى انسداد الطريق السياسي حالياً. ويفيد أحد المحللين الليبيين قائلاً، "لا شيء قانوني أو دستوري بالكامل في النظام السياسي الحالي في ليبيا".²⁷ وبدلاً من ذلك، حددت الأسلحة والأموال والرعاية الدولية قواعد اللعبة في ليبيا في السنوات الماضية، وحلّت مكان القانونية الدستورية والشرعية السياسية.

لغاية الآن، انطوت النهج كافة الرامية إلى حل الصراع الليبي على الترقيع السياسي لإعادة بناء الحكومات، من دون معالجة مشاكل الصراع الأساسية. ولا يشكل الجدل القائم حالياً حول الإطار القانوني للانتخابات القادمة قضية مؤقتة، لكنه نتيجة مباشرة لعجز الليبيين عن التوصل إلى اتفاق وتعريف مشترك لأسس الدولة الليبية. ويشمل ذلك هويتها ونظامها السياسي ونظام حكمها وإدارة مواردها. وسيستمر الفشل في معالجة هذه المسائل في إعاقة أي جهود ترمي إلى إعادة إرساء السلام والاستقرار في البلد.

تحتاج ليبيا اليوم بشكل أساسي إلى "عملية إعادة ضبط سياسية"، يرجو الليبيون أن تساعد فيها الانتخابات القادمة. ولكن لا يمكن أن يحدث ذلك من دون إطار دستوري متين موافق عليه يمكنه أن يُعيد الشرعية لمؤسسات الدولة ويحدد القيم الأساسية التي توحد الليبيين.

تشكل الانتخابات، إذا أُجريت في ظروفها الحالية، رهاناً يمكن أن يقدّم في أفضل الأحوال بداية مرحلة انتقالية جديدة. وفي أسوأ الأحوال، ستؤدي هذه الانتخابات إلى المزيد من الالتباس القانوني والانقسام المؤسسي وعودة محتملة إلى الصراع المسلح.

27 زابطية، س.، "المجلس الأعلى للدولة يستمر بشكل غير مباشر بمعارضة إجراء الانتخابات عبر التظاهر بالدستورية"، ليبيا هيرالد، 6 نوفمبر 2021: <https://www.libyaherald.com/2021/11/06/hiding-behind-a-pretence-of-constitutionality-hsc-contin-ues-to-indirectly-resist-holding-of-elections>

Middle East Directions

The MIDDLE EAST DIRECTIONS Programme, created in 2016, is part of the Robert Schuman Centre for Advanced Studies. It has the ambition to become an international reference point for research on the Middle East and North Africa Region, studying socio-political, economic and religious trends and transformations. The programme produces academic outputs such as working papers and e-books. It also liaises with policy makers with a wide range of policy briefs, policy report and analysis.

middleeastdirections.eu

Robert Schuman Centre for Advanced Studies

The Robert Schuman Centre for Advanced Studies (RSCAS), created in 1992 and directed by Professor Brigid Laffan, aims to develop inter-disciplinary and comparative research on the major issues facing the process of European integration, European societies and Europe's place in 21st century global politics. The Centre is home to a large post-doctoral programme and hosts major research programmes, projects and data sets, in addition to a range of working groups and ad hoc initiatives. The research agenda is organised around a set of core themes and is continuously evolving, reflecting the changing agenda of European integration, the expanding membership of the European Union, developments in Europe's neighbourhood and the wider world.

© European University Institute, 2021. Licensed to the European Union under conditions.

Editorial matter and selection © Nedra Cherif, 2021.

This work is licensed under the [Creative Commons Attribution 4.0 \(CC-BY 4.0\) International license](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) which governs the terms of access and reuse for this work. If cited or quoted, reference should be made to the full name of the author(s), editor(s), the title, the series and number, the year and the publisher.

Views expressed in this publication reflect the opinion of individual authors and not those of the European University Institute.

Published by
European University Institute (EUI)
Via dei Roccettini 9, I-50014
San Domenico di Fiesole (FI)
Italy



This publication was produced with the financial support of the European Union. Its contents are the sole responsibility of the author and do not necessarily reflect the views of the European Union.

doi:10.2870/750667
ISBN:978-92-9466-131-9
QM-AX-21-059-AR-N

